

نظرية الاحتمال النحوي في التراث اللغوي العربي : إشكالية الوجود من العدم

أشرف سليم

كلية اللغات والآداب والفنون/جامعة ابن طفيل/ القنيطرة/المملكة المغربية

achrafsalim1984@gmail.com

تاريخ نشر البحث: ٢٠٢٣/١٢/٢٦

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/٩/٢٤

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٣/٩/١٣

المستخلص:

ترتكز هذه الورقة العلمية على المحددات التي تبني معالم نظرية لغوية عربية تمتح من النحو العربي جهازا مفاهيميا خاصا؛ أي إننا سنناقش عن إمكانية وجود نظرية الاحتمال النحوي عبر ما هو مدون في النحو العربي القديم، ومعنى هذه النظرية الإمكانيات المتاحة لتعدد الأوجه الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم؛ وهذا ما يعطي النحو العربية النسبية التي هي من شروط أي نظرية إنسانية، ويرفع عنه المطلقية، فهو ليس قرآنا منزلا، وإنما يأخذ من القرآن، وليس بالقرآن الكريم.

الكلمات الدالة: النظرية، الاحتمال النحوي، الإعراب، التعدد، الوجوه الإعرابية

The Theory of Grammatical Likelihood in the Arabic Linguistic Heritage: The Question of Existence from Nothing

Ashraf Saleem

College of Languages/ Literatures and Arts/Ibn Tofail University/ Kenitra/Kingdom of Morocco

Abstract:

This scientific paper is based on the determinants that build the features of an Arabic linguistic theory that provide Arabic grammar with a special conceptual device. That is, we will defend the possibility of the existence of a theory of grammatical possibility through what is recorded in ancient Arabic grammar, and the meaning of this theory is the possibilities available for the multiplicity of grammatical aspects of nominative, accusative, genitive, and jussive; This is what gives Arabic grammar the relativity that is one of the conditions of any human theory, and removes its absoluteness, as it is not a revealed Qur'an, but rather it is taken from the Qur'an, and not from the Holy Qur'an.

Keywords: theory, grammatical possibility, parsing, pluralism, Arabic faces

سنعمل في هذه الورقة العلمية على إثارة قضية إمكانية وجود نظرية يمكن أن نطلق عليها: "نظرية الاحتمال النحوي في التراث العربي"، عبر المفاتشة عنها في بطون كتب التراث اللغوي العربي، ومُكاشفة ذلك بممارسة اللغويين العرب لها.

ومعلوم بالضرورة أن ثمة اختلافاً بيناً في إمكانية وجود هذه النظرية في هذا التراث؛ ما دام ثمة غياب لآليات واضحة تؤسس أساساً علمية ثابتة لهذه النظرية؛ رغم اعتراف كثير من الباحثين أن القدماء مارسوا هذه النظرية في إطار تطبيقي صرف؛ واستعاضوا عنها بالوسائل عوض المفاهيم؛ لذا سنسعى في هذه الورقة إلى تحقيق استشفاف لهذه المسألة؛ بما يلي:

أ- الإشكالية: هل ثمة نظرية لغوية واضحة في التراث اللغوي العربي القديم؛ ولنعت أنموذجاً للاحتمال النحوي؛ أي تعدد الأوجه الإعرابية من رفع ونصب وجر وجرم في الكلمة الواحدة؛ لما لهذا الأنموذج من ذيوع واسع في التراث اللغوي العربي.

ب- المنهج: اقتضى موضوع الورقة ونوعيته اقتفاء أثر المنهج الوصفي التحليلي؛ لما يقدمه هذا المنهج من سلاسة في ضبط الموضوع وتشعباته المركبة؛ إذ رغم أن هذه القضية تصطبغ بالصبغة النظرية الصرف؛ لكن التحليل الذي يتلو الوصف يكسيها شكلاً خاصاً، وقابلية على الفهم والضبط.

ت- الهدف العلمي: انحصر الهدف العام من هذا المقال في رصد وجود نظرية الاحتمال النحوي في التراث اللغوي العربي القديم؛ ولتحقيق هذا الهدف اتبعنا في تحليلنا ما يلي:

1- تفسير ظاهرة احتمال الدليل النحوي بين التراث والدرس المعاصر اللغويين:

عادة ما يمتزج التفسير بالنظرية في العديد من الأدبيات الحديثة، وهو ما قد يجد مؤيلاً أيضاً في الدراسات التراثية التي فسّر فيها العديد من العلماء بعض الظواهر اللغوية التي ترتع فيه، وهو ما يحتم علينا الآن البحث عن تعريف للنظرية بشكل عام قبل معرفة علاقتها بالظاهرة التي ندرسها الآن وهي الاحتمال النحوي.

بدءاً يمكن أن نعرف النظرية بأنها: "طائفة من الآراء تُفسّر بها بعض الوقائع العلمية أو التقنية" [1، ص ٩٧٠]

وهي مترجمة عن لفظة Theory في المصادر الغربية التي عرفت تعاريف شتى جمعتها على النحو الآتي:

أ- مبدأ عام أو أكثر ذو جدارة أو مقبول علمياً مقدّم لشرح الظواهر.

ب- اعتقاد أو سياسة أو إجراء مقترح أو متبع بوصفه أساساً لحدث ما.

ج- فرضية مقترحة من أجل حجة ما أو بحث.

د- فرضية غير مبرهن عليها.

هـ- المبادئ العامة أو المجردة لمجموعة من الحقائق أو علم أو فن.

و- فكرة مجردة...

ز- تحليل مجموعة من الحقائق في إطار علاقتها ببعض [2].

لا تخرج هذه التعاريف الاصطلاحية للنظرية عن كونها مجموعة من التصورات تقوم بتفسير ظاهرة معينة عبر قيامها بعملية الوصف والتفسير للنظام العام الذي يحكم هذه الظاهرة، من هنا يمكن أن نقول: إن نظرية الاحتمال النحوي تتصل بتحديد التفسيرات التي تجيز تعدد الأوجه الإعرابية، وهو الأمر الذي سنعمل عليه بعد أن نستعرض وجود هذه النظرية سواء في تراثنا اللغوي أو الدرس اللغوي المعاصر.

١-١ الاحتمال النحوي في التراث اللغوي العربي:

ليس هناك من بدٍ للحديث عن نظرية الاحتمال النحوي سوى بوصفها نظرية متكاملة في التراث اللغوي العربي؛ لأنه إذا تصفحنا وتفحصنا الكثير من كتب هذا التراث ومباحثه الرئيسية ألفينا أن لقب (النظرية) غائب في الأصل عنها؛ فهو مصطلح مُحدث، لم يعهده هذا التراث، لكن في مقابل ذلك كانت هذه الكتب تمارسه أو بتعبير آخر تقدم نماذج تطبيقية له.

لقد شاع في مقابل (النظرية) في التراث العربي عامة، واللغوي خاصة مصطلح (نظر)؛ يقول أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤) عنه: "النظر عبارة عن قلب الحدة نحو المرئي التماساً لرؤيته، ولما كانت الرؤية من تَوابع النظر ولوازمه غالباً أُجريَ لفظ النظر على الرؤية على سبيل إطلاق اسم السبب على المسبب" [٣، ص ٧٧٥]، ويقول أيضاً: "ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم" [٣].

ما يستشف من القولين السابقين للكفوي أن (النظر) يطّلع بمهمة أساسية تتمثل في استبطان المعرفة والعمل على استنباطها، واستجلاء خيوطها، وإدراك مراميها ومقاصدها الأساسية، وهذا هو نظام إدراك الأشياء الذي أقامه التراث العربي الإسلامي قديماً؛ فقد ذهب طه عبد الرحمن إلى عده مركزاً ومأصلاً و متمكناً في التراث وفي المنظومة المعرفية النصية، وعده أيضاً شائعاً عند القدماء، وذهب أيضاً إلى اعتبار الباحثين المعاصرين لم يستثمروه، ولم يُقدِّروا إمكاناته وأبعاده التحليلية والإجرائية في أبحاثهم [٤].

لقد كان تراثنا اللغوي تبعاً لما سبق يضم بين ثناياه نماذج مبتكرة لنظريات لغوية انطلاقاً من اتساع هذا التراث لتفسير مجموعة من الظواهر اللغوية؛ فتفسير هذه الظواهر هو: (نظر)، و(تنظير)؛ مما شكّل في حد ذاته نظرية لغوية.

إن قصارى ما قام به النحاة واللغويون العرب حيال وجود نظرية لغوية بشكل عام، ونظرية أو نظريات نحوية بشكل خاص أنهم قاموا بذلك فقط من جانبه التنظيري والتطبيقي دون أن يضعوا في شأن ذلك مصطلحات خاصة توضح مبهمها، وتفكّ مستغلقها، وتجعلها سارية مستساغة.

تبعاً لذلك مارس النحاة نظرية الاحتمال النحوي في مباحث النحو وأصوله، ونستطيع أن نلمس هذا إن في كتب النحو العربي وأحكامه، وإن في كتب أصول النحو، وهذا كله يرتبط أيما ارتباطاً بالتحليل النحوي؛ فهذه النظرية النحوية وجدت في شكل تطبيقي تفصيلي في كتب النحو وأحكامه، وبشكل إجمالي في مباحث أصول النحو، وهو أمر يؤوب إلى أنها أكثر اتصالاً بالأنموذج التحليلي التفسيري على الأنموذج الاستدلالي التوجيهي الذي يناط بعلم أصول النحو.

ناسب هذا التمازج الكبير بين التحليل والتفسير هذه النظرية النحوية؛ مما جعلها رابطة بسيطة؛ فقد قاربت كتب العلة النحوية هذه النظرية، وفسرتها، بدءاً بالإيضاح في علل النحو، والعوامل المأنة للجرجاني، وعلل النحو لابن الوراق، وأسرار العربية للأنباري، واللباب لأبي البقاء العكبري...

تبقى الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية، وهي أن نظرية الاحتمال النحوي التي وجدت منبتها الخصب في العلة النحوية جعلها نفر كبير من الباحثين فلسفية تنتمي إلى علم المنطق أكثر من كونها لغوية تدرس في إطار مناهج علم اللغة ومساالكها، ولعل السبب في ذلك يؤوب إلى النقود التي اكتفت بنظرية العامل، يقول مهدي المخزومي عنها: "وقد حاولت - ما وسعني ذلك - أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة رحمهم الله قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم، ومن هذا العامل محوراً لدراساتهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين" [٥، ص ١٦].

تبعاً لما سبق، يمكن أن نذهب إلى أنه من التجني على النحاة القدماء اعتبار نظرياتهم النحوية جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة والمنطق بل مخرجاتهم لا تنفك ألبتة عن مناهج علم اللغة، ولعل أبرزها الجانب التفسيري والوصفي التحليلي، وهذه حقيقة لا يمكن بأي حال من الأحوال التجافي عنها؛ فقد أثبتت علماء اللغة الغربيون حين درسوا النظام اللغوي العربي، يقول فيرستينغ كيتس Versteegh kees: "من الواضح أنه لا يمكن أن يخضع مفهوم مهمة النحوي هذا للوصفية، بل يمكن أن يكون من الخطأ أن نعد النحاة معياريين، فالمصطلح الوحيد الذي يغطي مفاهيمهم عن وظيفة الدرس اللغوي هو التفسير" [٦، ص ٧، ٨]؛ لذلك كانت وظيفة النحوي أن يري للمتكلمين كيف يتكلمون ولم يتكلمون، يقول عن هذا: "المهمة النهائية للنحوي هي أن يشرح للمتكلمين لماذا يتكلمون والكيفية التي يتكلمون بها" [٦].

١-١-١ الاحتمال النحوي في الدرس اللغوي المعاصر:

إذا كان الأقدمون قد مارسوا (النظرية) في شكلها التطبيقي؛ فإن المحدثين تأخروا عن إثارتها بشكل مباشر؛ إذ ظل مصطلح (نظرية) غائبا في الدرس اللغوي العربي حتى دلفت إشارة د. إبراهيم مصطفى لها، فقد مزج العامل بالنظرية، وأطلق على هذه الظاهرة نظرية العامل، يقول: "ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد نظرية العامل تكون عندهم هي النحو كله" [٧، ص ٢٢].

بعد هذه الفترة عن استخدام هذا المصطلح لأول مرة في الفكر اللغوي العربي الحديث تناسل هذا المصطلح في عدد من الدراسات اللغوية العربية الحديثة، سواء أرتبطت بنظرية العامل النحوي أم بنظريات لغوية أخرى. خرجت طريقة استخدام نظرية العامل واقتصارها فقط عليها إلى رحابة اللغة وسعتها؛ فأصبح ثمة حديث عن نظرية لغوية عربية؛ إذ كانت دراسة "النظرية اللغوية في التراث اللغوي" للدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم أولى بواكير إثارة نظرية لغوية عربية خالصة.

رغم تطور استعمال هذا المصطلح إلا أن الدرس اللغوي الحديث لم يلق بالاً وفيراً واهتماماً كبيراً لنظرية الاحتمال النحوي، وأقصى ما اكتفى به هذا الدرس حيال هذه النظرية تقديم تصورات عنها، دون وضعها في إطار

نظري، وهذا كله من باب "الرأي الذي يجب أن يعرضه"؛ مما جعل الباب مفتوحاً لوضع تصور عام عن إمكانية وجود هذه النظرية في الدرس اللغوي العربي.

٣-١-١ نحو بناء نظرية عامة للاحتتمال النحوي:

لنسلم بدءاً أن وجود الاحتمال النحوي كظاهرة في الدرس النحوي العربي ليس بجديد إثارتها، ولفت الانتباه إليه، لكن الجديد في الأمر يتمثل في ضرورة العمل على استخلاص هذه الظاهرة، وعرضها بوصفها تمثل نظرية متكاملة تشكل ما أطلق عليه في هذه الورقة العلمية: "نظرية الاحتمال النحوي".

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحديد معالم هذه النظرية دون النظر في اللسان العربي كنظام بدعي نتلمسه؛ فإذا كان العمل بهذا النظام على هذا النحو أنتجت عنه القواعد، ولا تكون هذه القواعد إلا إذا كانت هذه اللغة دقيقة ومتقنة يقول ابن جني: "إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاق والرقّة ما يملك علي جانب الفكر، حتى يكاد يطمح بي أمام غلوة السحر" [٨، ج ١ ص ٤٧]، وعبر هذه اللغة تطورت العديد من ظواهرها فاحتاجت إلى آليات لملاحظتها وتفسيرها بواسطة نظريات متعددة، من بينها نظريتنا في الاحتمال النحوي، وما كان لهذه النظرية الظهور في هذا النظام اللغوي دون وجود بواعث ذلك أهمها باعثنان اثنان:

أ- أن هذه النظرية جاءت كي تؤكد الدور المهم الذي قُيِّضت من أجله دراسة اللسان العربي وهو خدمتها للقرآن الكريم عبر الكشف عن تعدد أوجهه الإعرابية، والحفاظ عليه من اللحن والظواهر اللغوية الدخيلة على نظامه.

ب- بيان أسرار إعجازها عبر هذا التعدد، وتماسك بنائها، وانسجامه.

وقد قام بهذا كله اللغويون العرب القدامى كي يثبتوا أن هذا النظام اللغوي العربي كان قائماً على مبدأ "التنظيمية" في بنائه عكس "العشوائية" التي تشي بالانحراف وتصل إلى التعارض والاختلاط؛ مما جعل ذلك يقتضي التفسير، يقول د. محمد عبد العزيز عبد الدايم: "اللغويون العرب يقولون بفرضية التنظيمية، والبنويون ينطلقون من فرضية العشوائية، ومنها تنطلق تحليلاتهم التوزيعية، ورؤيتهم بلا شك رؤية معاكسة للنظام اللغوي العربي... ويعني ذلك أن العشوائية هي الفرض الأول للبنويين، وأنهم يدرسون اللغة تفسيراً للخروج عن العشوائية" [٩، ص ٢٤، ٢٣].

كانت العشوائية مبدأ عاماً عند البنويين، وانطلقوا منها لتفسير الظواهر اللغوية عامة، يقول مورافسيك: "الأشياء تظهر في الوجود بصورة عشوائية في العالم، ويستلزم أي انحراف عن العشوائية تفسيراً" [١٠].

من هذا المنطلق أخذت نظرية الاحتمال النحوي على عاتقها أن اللغة العربية لغة تخضع لمبدأ التنظيمية؛ فهي لغة متطورة، غير ثابتة، وهذا يقتضي التعامل معها وفق إطارين: زمني، ومكاني لكي يحدد النظام اللغوي المراد الاحتفاظ به، ويسمح بطبيعة الحال بتعدد الأوجه الإعرابية فيه دون المساس قيد أنملة بهذا النظام اللغوي.

إن تحديد عصر الاستشهاد لبنة أساسية من ضمن لبنات النظام اللغوي المراد الاحتفاظ به، لكن دون التشدد أو التحجير على العبارات الشائعة فيه؛ فقد سمح هذا النظام بولوج عبارات مسكوكة لم تكن معهودة فيه؛ لذلك أثرت بعض المصطلحات اللغوية التي تسمح بذلك؛ مثل: الضرورة في مقابل السعة، وثنائية الفصحى التي عبرت

عن هذا النظام في مقابل اللهجات، يقول د. محمد عبد العزيز عبد الدايم: "مستوى العربية الخاصة: هو المستوى الخارجي للمادة اللغوية التي تثبتت لها العربية، يشتمل على صنفين، هما الضرورة التي تعد لغة خاصة بالشعر، واللهجة التي تعد لغة خاصة بالقبائل التي لا يستشهد بها النحاة، أو يستشهدون بها في غير ما وردت به اللهجة من ظواهر غير مشتركة" [11، ص ٨١].

إن هذا العمل لهو عين ما قام به علم اللغة الحديث من حيث القيام بعملٍ مقارنٍ في نظام اللغة، وتقبل الكثير من المتداخل والمتشابه عليها، يقول أندري مارتيني عن ذلك: "إن اللغة عدداً من اللهجات، يجب على الوصف أن يعين اللهجة التي يدرسها، لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقا، ولا تؤثر في الوضوح المشترك، كالفروق بين فرنسية أهل تولوز، وفرنسية أهل باريس، لا يفرق الفرنسي الجنوبي-إجمالاً- بين piquait و piqué فيجب هنا -أيضاً- على اللغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار، يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه، أو أن يلاحظ أن الفرق بين /é- و /è- ليس عاماً، إن أي مجتمع لغوي كبير الحجم لا يكون متجانساً، لكن يلزم الوصف إذا ما حدد ميدانه على هواه أن يقدم الفروق التي يسجلها بوصفها صوراً مختلفة لنفس الاستعمال، إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استعمالين مختلفين" [١٢، ص ٣٨].

وقد احتاجت هذه النظرية النحوية لتثبيت دعائمها، وإرساء لبناتها، وكشف أوجهها، وتجويزها التحويل على مصادر اللغة، خاصة أصول النحو عبر الاستدلال على فرضياتها بواسطة آليات: "السماع" و"القياس" و"الإجماع"، و"الاستحسان"، ويبقى النقل هو المصدر المتحكم على المصادر الأخرى؛ فمنه المنطلق وإليه المنتهى، وبه الاعتماد؛ فحين يتطرق الاحتمال لأي ظاهرة لغوية يعود اللغوي إلى النقل، أو ما يبنى على النقل. ما تفيده نظرية الاحتمال النحوي في اللسان العربي أنها تعتمد على هذه المصادر بالإضافة إلى فسح المجال للرأي اللغوي الذي لا يمس الاستعمال اللغوي الفصيح؛ فحين تحتمل لفظة (ليس) الفعلية والحرفية؛ فهذا لا يمس الاستعمال الفصيح، ولا يخرج عن نظام اللسان العام؛ وإنما هو اجتهاد لغوي قد يؤخذ به، كما قد يترك ويضرب به عرض الحائط.

هذه العملية التي تتميز بها هذه النظرية هي التي سماها الدكتور تمام حسان: "أصول النحو وأصول النحاة"؛ فأصول النحو تنغياً أحكام النحو التي تسبح في الاستعمال، وتجري في فلك النظام، أما أصول النحاة فيمكن أن نسميها "الاجتهاد اللغوي" الذي يقوم به العلماء والباحثون للخروج بأراء لا تقدح في الاستعمال، ولا تشق النظام العام للسان العربي، يقول: "أما أصول النحو فقد سبق أن أشرنا إلى أنها طريقتهم ومصادر مادتهم، فأما الطريقة فقد أحكموا صياغتها في مجموعة القواعد الأصولية التي اتفقت المدرستان في معظمها، واختلفتا في بعضها، فكان لكل واحدة منهما قواعده" [١٣، ص ٧٢].

انطلاقاً مما سلف، يمكن أن نخرج بخلاصة مؤداها عن نظرية الاحتمال النحوي: هي أن هذه النظرية استندت غاية الاستناد إلى الأدلة العقلية، لاسيما القياس، والاستحسان، والاستصحاب... لكن العمدة لم تنفك أبداً عن النقل؛ فهو المنطلق، وإليه المنتهى، والأدلة السالفة مساعده له، ومنطلقة منه، ولا يمكن أن تقوم بعملها دون

الأتكال عليه، فحينَ يَحتملُ النحويُّ حكماً؛ فهو يلجأ إلى هذه الآليات العقلية، لكن لا يمكن أن ينطلق دون سندٍ نقليٍّ، يزكّي بها قوله، ويعضد به بيانه، ويعقد عليه بنانه.

يمكن أن نمثلَ لنظرية احتمال الدليل النحوي في علاقته مع أصول النحو بهذه الخطاطة:



(خطاطة رقم ١: دور نظرية الاحتمال النحوي في تفسير هذه الظاهرة في النظام اللغوي)

ولكي يتشكل الاحتمال كنظرية لا بدَّ له من مصطلحاتٍ أساسيةٍ تجتمعُ فيها، وتعطيها الحياة والحركة، هي: الدليل، المصدر، المؤشر، العلة.

فأما الدليل فهو الذي يشير إلى وجود الحكم النحوي، ويدلُّ عليه، بمعنى هو المنهج المتبع للوصول إلى الحكم، فوجود الشيء في كلام أهل اللغة دليل على وجوده في نظامها؛ لذا سعى اللغويون للاستدلال على هذا الدليل للوصول إلى الهدف الأسمى وهو جمع اللغة من مظانها...

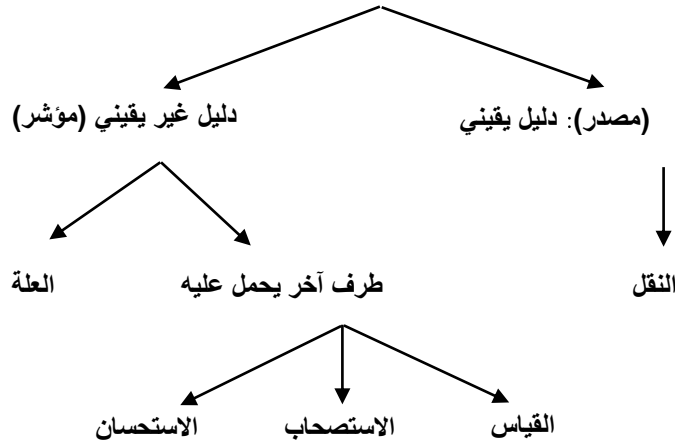
أما المصدر فهو الدليل اليقيني، وموضع الحكم المطلق المستقَى من الشواهد النقلية القطعية؛ فلا يمكن أن يكون ألبتة في نظام اللسان العربي أن الفاعل منصوب، والمفعول به مرفوع؛ فمصدر هذين الحكمين: النقل اليقيني الثابت عن نظام هذا اللسان المراد له التّقييد والتّثبيت.

ويبقى المؤشر دليلاً عقلياً حين يعوز المقعد استنباط حكم من مصدر أو دليل يقيني؛ فيلجأ بعدها إلى آليات القياس والاستحسان... لاستنباط هذا الحكم، وإيجاد نظير له من هذا النظام، وهنا تأتي أيضاً العلة؛ فهي تسبح في هذا الفلك، وتدور فيه، ومنها تفرع: التوجيه والتفسير والترجيح...

الدليل هو أعم المصطلحات السابقة؛ وعنه تفرع علم أصول النحو، وسمي به؛ فهو يضم المصدر؛ لذا سمي بالدليل النقلي، واليقيني، كما يضم المؤشر؛ فهو دليل عقلي يمكن أن يدخل في باب الاجتهاد اللغوي، ويضم أيضاً العلة ما دامت تمثل: تفسيراً وتوجيهاً وترجيحاً للأدلة الإجمالية لأصول النحو العربي.

في هذه الخطاطة التركيبية تفسير لعلاقة نظرية الاحتمال النحوي بهذه المصطلحات

يُثَبِّتُ الاحتمال النحوي عبر



(خطاطة رقم ٢: طرائق إثبات الاحتمال النحوي أو تطرق الاحتمال إليه)

نتائج الورقة العلمية:

- يمكن في هذا المستوى الخروج ببعض النتائج المهمة التي قد تكون في الوقت نفسه بواكير مشاريع أو بواعث أوراق ودراسات علمية أخرى؛ هي:
- إن الحديث عن إمكانية وجود نظرية الاحتمال النحوي في التراث اللغوي تؤكد لنا أنها لا تعود أن تكون سوى بوصفها نظرية متكاملة في التراث اللغوي العربي؛ لأنه إذا تصفحنا وتفحصنا الكثير من كتب هذا التراث ومباحثه الرئيسية ألفينا أن لقب (النظرية) غائب في الأصل عنها؛ فهو مصطلح مُحدث، لم يعهده هذا التراث، لكن في مقابل ذلك كانت هذه الكتب تمارسه أو بتعبير آخر تقدم نماذج تطبيقية له.
 - لقد كان تراثنا اللغوي تبعاً لما سبق يضم بين ثناياه نماذج مبتكرة لنظريات لغوية انطلاقاً من اتساع هذا التراث لتفسير مجموعة من الظواهر اللغوية؛ فتفسير هذه الظواهر هو: (نظر)، و(تظير)؛ مما شكّل في حد ذاته نظرية لغوية.
 - إن نظرية الاحتمال النحوي وجدت منبتها الخصب في العلّة النحوية.
 - إذا كان الأقدمون قد مارسوا (النظرية) في شكلها التطبيقي؛ فإن المحدثين تأخروا عن إثارتها بشكل مباشر؛ إذ ظلّ مصطلح (نظرية) غائباً في الدرس اللغوي العربي حتى دلفت إشارة د. إبراهيم مصطفى لها، فقد مزج العامل بالنظرية، وأطلق على هذه الظاهرة نظرية العامل.

CONFLICT OF INTERESTS**There are no conflicts of interest****المصادر والمراجع:**

- [١] مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- [2] Theory (n.d) Retrieved november1,2018, from <http://www.merriam-webster.com/dictionary/theory>
- [٣] الكفوي، أبو البقاء (١٩٩٨) الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، محمد المصري، (ط:٢)، القاهرة، مصر، مؤسسة الرسالة.
- [٤] طه، عبد الرحمن (٢٠١٥) سؤال المنهج، في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، (ط:١)، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للفكر والإبداع.
- [٥] المخزومي، المهدي (١٩٨٦) في النحو العربي: نقد وتوجيه، (ط:٢)، بيروت، لبنان، دار الرائد العربي.
- [6] Versteegh, kees(1995) the Explanation of linguistic causes, AZ-ZGGAGIS Theory Benjamins Publishing Company.
- [٧] مصطفى، إبراهيم (١٩٩٢)، إحياء النحو، ط:٢، القاهرة، مصر، دار الكتاب الإسلامي.
- [٨] ابن جني، أبو الفتح (١٩٨٧) الخصائص، تح: محمد علي النجار (ط:٣) القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية.
- [٩] عبد الدايم، محمد عبد العزيز (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر، القاهرة، مصر، دار النهضة المصرية.
- [10] Moravcsik (1994) "Distribution;" The Encyclopedia of Language and linguistics, Vol.2.
- [١١] عبد الدايم، محمد (٢٠٠٦) النظرية اللغوية في التراث العربي (ط:١)، دار السلام، مصر.
- [12] Martinet, André (1960) Elements of General Linguistics, with a forward by L.R. palmer, traslated ,by Elisabeth palmer, London Faber and Faber Ltd.
- [١٣] تمام، حسان (١٩٧٧) أصول النحو وأصول النحاة، مجلة المناهل، مج ٤، ع ١٠.